

شركة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية

تقرير مجلس الإدارة السنوي لعام 2016م

شركة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية ("الشركة" أو "دويتشه للأوراق المالية")، حاصلة على ترخيص من هيئة السوق المالية ("الهيئة")، هي الوعاء الاستثماري المختار الذي تقدم من خلاله مجموعة دويتشه بنك ("دويتشه بنك" أو "المجموعة") أنشطة الأوراق المالية والمصرفية الاستثمارية في المملكة العربية السعودية

دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية هي شركة تابعة لدويتشه بنك، ولا يوجد لديها فروع أخرى.

الأنشطة الرئيسية لدويتشه للأوراق المالية:

- ② التعامل
- ② الحفظ
- ② الإدارة
- ② الترتيب
- ② الاستشارات

الخطط والقرارات الرئيسية لدويتشه العربية السعودية للأوراق المالية في عام 2016م:

تمضي دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية في تنفيذ خطتها للحفاظ على مكانتها الرائدة في السوق المصرفية الاستثمارية السعودية. وقد شهد العام ثلاثة محاور هامة: (1) تباطؤ كبير في السوق السعودي، والذي كان له تأثير جوهري على سوق الأسهم، والطلب على منتجات تمويل الشركات والإقراض وزيادة رأس المال من قبل عملاء القطاع الخاص والشركات؛ (2) قامت مجموعة دويتشه البنك بفرض بعض القيود على عملية قبول العملاء الجدد. الالتزام بهذه الشروط أدى إلى التخلي عن العديد من الفرص المربحة في مجال الشركات؛ و(3) استثمار دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية في منصة برامجها لتمكين تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات لعملائها في مجال إدارة الثروات والحفظ. وأدت المحاور الثلاث آنفة الذكر إلى جانب الأحكام المتعلقة بالمطالبة الضريبية من مصلحة الزكاة وضريبة الدخل ("المصلحة") في تسجيل الشركة لخسائر بلغت 52.7 مليون ريال للسنة.

على صعيد إدارة الثروات، تنفذ الشركة استراتيجية نمو تنطوي على الاستثمار في الموارد البشرية وتقديم منتجات أوسع، هذا بالإضافة إلى تطوير الخدمات الحالية. النظام الجديد أفالوغ (Avalog)، سيقوم ، من بين أمور أخرى، بالسماح للشركة بإطلاق العروض الخاصة بإدارة المحافظ، وذلك خلال الربع الثاني من عام 2017 ليكتمل بذلك تداول الأوراق المالية المحلية والدولية. أيضاً من المتوقع أن يستمر فريق إدارة الثروات في النمو من العدد الحالي البالغ 12 موظفاً ليصل إلى 17 موظفاً في السنوات القادمة.

أما على صعيد الحفظ، فقد استثمرت دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية بشكل كبير في تطوير أنظمتها وخدماتها. حيث قمنا باعتماد تنفيذ السياسات المنتجات التي ستمكننا من تحقيق نموذج الحفظ المستقل (ICM) الذي دشنته تداول مؤخراً في المملكة العربية السعودية. كما قمنا بتطوير أنظمتنا لتلبية متطلبات عملية تسجيل المستثمرين الأجانب المؤهلين (QFI) الذي سهل على المستثمرين الأجانب الاستفادة من سوق الأسهم المحلية وجعل ذلك أكثر مرونة. وتواصل دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية المشاركة مع أصحاب المصلحة والجهات التنظيمية وجميع المبادرات التي أطلقت في نهاية عام 2016م وفي وقت مبكر من عام 2017م لجعل السوق السعودي أكثر توافقاً مع الأسواق الدولية المتطورة.

في مجال تمويل الشركات، على الرغم من المشاركة في عدد من العمليات المهمة كعملية القرض السيادي السعودي وإصدار السندات الأولى، وإكمال عدة صفقات خلال العام، إلا أنه كان عاماً صعباً من حيث الإيرادات المحققة. وبذلك يمكننا القول أن الصفقات المتوقعة والعمليات المستقبلية تعد بالحصول على صورة أكثر إشراقاً في عام 2017م.

كما أن تداول الأسهم قد عانى بشكل كبير في عام 2016م بسبب تحفظ المستثمرين العالميين على توظيف رؤوس الأموال في المملكة العربية السعودية، والمخاوف بشأن مخاطر لبنك دويتشه كطرف مقابل. وكان العامل الأخير في الواقع وراء الخسارة الكبيرة في الحصة السوقية خلال الربعين الثالث والرابع من العام. ومع ذلك، يبدو أن الوضع قد استقر بعد تسوية دويتشه بنك مع وزارة العدل الأمريكية في وقت متأخر من العام، وبدأنا نشهد عودة العملاء إلى المجموعة.

إجمالاً، بلغت إيرادات شركة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية في عام 2016م مبلغاً وقدره 20.8 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 42.7 مليون ريال سعودي في عام 2015م. وكان المبلغ المخطط له للعام 44.1 مليون ريال. وإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه، يعزى الانخفاض في الإيرادات في المقام الأول إلى:

- الانخفاض الكبير في إيرادات التحويل نتيجة لحالة لمرّة واحدة بقيمة 8.7 مليون ريال سعودي.
- انخفاض الدخل من حصص الإيرادات من فرع الرياض لدويتشه بنك آيه جي.
- البطء في تحقيق إيرادات خدمة الحفظ بسبب حالة التردد في دخول السوق، وذلك فيما يخص كيفية الوصول إلى السوق بناء على اللوائح الجديدة الخاصة بالتسوية (T+2) واستقراض وإقراض الأسهم.

زادت المصاريف العمومية والإدارية من 39.4 مليون ريال في عام 2015م إلى 65.8 مليون ريال في العام 2016م. وكانت الزيادة مدفوعة ببند لمرّة واحدة بضرية 7.7 مليون ريال سعودي، والاستثمار الزائد أدى إلى زيادة منصّة وأنظمة إدارة الثروات.

إن انخفاض الإيرادات مقروناً بزيادة المصروفات العمومية والإدارية قد أدى إلى إعلان دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية عن تسجيل خسارة صافية بلغت في العمليات 52.7 مليون ريال.

القوائم المالية السنوية المراجعة

أجرت كي بي أم جي المراجعة الخارجية للقوائم المالية لدويتشه العربية السعودية للأوراق المالية في عام 2016م،

في رأي مراجع الحسابات، فإن الحسابات ككل تعبر بأمانة عن مركز الشركة من كافة النواحي الجوهرية وتتوافق مع متطلبات نظام الشركات. ولم يتم التبليغ عن أي أمور هامة، وسيتم تقديم تقرير مراجع الحسابات على القوائم المالية المراجعة إلى الإدارة رهنأً بإكمال إجراءات مراجعة الذمم المدينة والذمم الدائنة للأطراف ذات العلاقة وإيرادات أسعار التحويل. وما زلنا بانتظار العناصر التالية من مراجع الحسابات وتخضع لتلقي القوائم المالية النهائية لدويتشه العربية السعودية للأوراق المالية.

- تقرير مراجعة القوائم المالية للشركة لعام 2016.
- خطاب إعادة تعيين كي بي أم جي لعام 2017

الإفصاحات الخاصة بكفاية رأس المال

تماشياً مع متطلبات الإفصاح الخاصة بالركيزة الثالثة (Pillar III) بموجب قواعد الكفاية المالية الصادرة عن هيئة السوق المالية، فقد تم تضمين الإفصاحات التفصيلية لرأس المال في القوائم المالية للشركة لعام 2016م.

يعتبراً رأسمال الشركة كاف جداً إذ يبلغ 484 مليون ريال سعودي من الشريحة الأولى لرأس المال الأساسي (Tier 1 Capital)، ويتم الحد من المخاطر وتخفيفها بشكل مناسب. وكان هناك الحد الأدنى من الحركة في إجمالي متطلبات رأس المال، حيث يتعلق البند الرئيسي بمخاطر السوق، التي تضم أساساً مخاطر الصرف الأجنبي وحقوق الملكية. ولم تكن هناك تعرضات لحقوق الملكية كما في ديسمبر عام 2016م. وقد زاد عنصر رأس المال في مخاطر السوق من 1.3 مليون ريال في ديسمبر 2015م إلى 3.5 مليون ريال في ديسمبر 2016م.

الأحكام المطبقة من أنظمة ولوائح هيئة السوق المالية

حسب علمنا ليس هناك أي خروج عن المتطلبات النظامية خلال العام 2016م.

تشكيل مجلس إدارة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية

استمر الأستاذ عبدالهادي شايف في منصبه كرئيس لمجلس إدارة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية في عام 2016م.

وقد ضم المجلس ستة أعضاء خلال العام 2016م، أحدهم عضو تنفيذي هو السيد جمال الكشي (الرئيس التنفيذي)، وثلاثة غير تنفيذيين هم السيد أشوك أرام، والسيد ألكسندر فون زور موهلن، والسيد ماركو كيستنر (الذي تم تعيينه كعضو غير تنفيذي في المجلس في سبتمبر 2014م)، واثنين مستقلين، وهما السيد عبدالهادي شايف (رئيس مجلس الإدارة)، والسيد سمير الحميدي.

عضوية أعضاء مجلس الإدارة في مجالس إدارات شركات أخرى خارجية

يشغل عدد من أعضاء مجلس إدارة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية عضوية مجالس الإدارة في شركات أخرى كما يلي:

اسم العضو	اسم الشركة	الدولة
عبدالهادي شايف	البنك السعودي الهولندي	المملكة العربية السعودية
	شركة بوبا العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
	الشركة السعودية للخدمات الأرضية	المملكة العربية السعودية
	مجموعة المجدوعي	المملكة العربية السعودية
	شركة عطية للصلب المحدود	المملكة العربية السعودية
	شركة تعبئة المياه الصحية	المملكة العربية السعودية
	المجلس الاستثماري الدولي FWU	ألمانيا
جمال الكشي	شركة تحلية المياه المالحة	المملكة العربية السعودية
أشوك أرام	سوليتون تكنولوجيز بي في تي لمتد	الهند
	دويتشه بنك لوكسمبورغ أس آيه	لوكسمبورغ
ألكسندر فون زور موهلن	دويتشه بنك فايننشال آل آل سي	الولايات المتحدة الأمريكية
ماركو كيستنر	ليست له عضويات خارج مجلس إدارة الشركة	-
سمير الحميدي	شركة مؤسسة الحميدي للمقاولات	المملكة العربية السعودية
	ايس إنترناشيونال	بنما
	ساكو	المملكة العربية السعودية
	شركة أبناء محمد عبدالعزيز الحميدي القابضة	المملكة العربية السعودية

لجان مجلس الإدارة

لجنة المراجعة

تضطلع لجنة المراجعة بالمسؤولية عن مراقبة نزاهة القوائم المالية للشركة، وفحص قضايا التقارير المالية الهامة، وتقييم فيما إذا كانت الشركة قد اتبعت المعايير المحاسبية المناسبة. كما تقوم اللجنة بتقييم مدى فاعلية الضوابط الداخلية وأنظمة إدارة المخاطر لدى الشركة، ووظيفة المراجعة الداخلية فيها. وتشرف اللجنة كذلك على العلاقة مع المراجع الخارجي، ويشمل ذلك تقديم التوصيات بشأن تعيين أو إعادة تعيين أو عزل المحاسب الخارجي ومكافئاته، وتقييم مدى حيادتيه، واعتماد خطة المراجعة، ومراجعة نتائج أعماله.

عقدت لجنة المراجعة اجتماعات خلال العام 2016م، ويرأس اللجنة السيد يوسف المبارك، وعضوية السيد سمير الحميدي والسيد ألكسندر فون زور موهلن.

لجنة الترشيحات والمكافآت

تتأكد هذه اللجنة من ملاءمة هيكل المجلس، وتشمل مهامها تعيين وإعادة تعيين أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة، وتحديد مستويات التعويضات، وإعداد خطط التعاقب (الخلافة)، ومراجعة أداء المجلس. وتقوم بالمراجعة الدائمة لاحتياجات القيادة لدى الشركة وأي قضايا استراتيجية من شأنها أن تؤثر على الشركة.

عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعاً واحداً بالتدوير خلال العام 2016م، ويرأس اللجنة السيد أشوك أرام، واشتمل الأعضاء في عام 2016م كل من السيد أشوك أرام، والسيد ألكسندر فون زور موهلن، والسيد ماركو كستنر. واللجنة ما زالت مقتنعة بهيكل وتكوين مجلس الإدارة، الذي عقد خلال العام الجلسات التالية:

19 سبتمبر 2016م	15 فبراير 2016م	
نعم	نعم	عبدالهادي شايف
نعم	نعم	جمال الكشي
نعم	نعم	أشوك أرام
نعم	نعم	ألكسندر فون زور موهلن
نعم	نعم	ماركو كستنر
نعم	نعم	سمير الحميدي

لجنة الالتزام

تشرف لجنة الالتزام على مخاطر الالتزام لدى الشركة، وتحرص على التأكد من وجود سياسات وإجراءات التزام قوية ومتماثلة ومحدثة لإدارة تلك المخاطر. وهي مسؤولة عن فحص ودراسة أي قضايا تتعلق بالأنظمة واللوائح، وممارسات وإجراءات وأخلاقيات العمل، وتضارب المصالح، والسرية، وسياسات "اعرف عميلك" وغير ذلك، وكذلك الأمر دراسة الحالات الخاصة بتنفيذ الأنظمة. كما تتولى هذه اللجنة تنسيق إجراء التدريبات المتعلقة بالالتزام حيثما يلزم.

تم عقد أربعة اجتماعات للجنة الالتزام خلال العام 2016م، وفيما يلي أعضاء اللجنة:

- السيد جمال الكشي (الرئيس التنفيذي) – رئيس اللجنة
- السيد محمد العجمي، المدير التنفيذي للعمليات وإدارة المخاطر.
- أيمن داغستاني، مدير الالتزام ومكافحة غسل الأموال (بعد مغادرة السيد عبد العزيز اليابس)؛
- السيد ديفيد الغفاري، مراجعة المجموعة

التعويضات والمكافآت

سيتم تزويد هيئة السوق المالية بالتفاصيل المتعلقة بالتعويضات والمكافآت المدفوعة لكل عضو من أعضاء مجلس إدارة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية وأكبر خمسة (5) مدراء تنفيذيين لدى الشركة من قبل شركة خارجية.

جدول الإفصاحات الخاصة بالتعويضات والمكافآت:

البيان	العضو التنفيذي في المجلس	عضو المجلس غير التنفيذي/غير المستقل	أكبر 5 تنفيذيين، بمن فيهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي إن لم يكن مشمولاً *
الرواتب والتعويضات	0	0	10.059.141 (بما في ذلك البدلات)
البدلات	0	0	جزء من الراتب
المكافآت الدورية	0	640.000	0
برامج الحوافز	0	0	0
أي تعويضات أو مزايا أخرى عينية تدفع شهرياً أو سنوياً	0	*	0

* الأرقام بالريال السعودي
* القائمة تشمل 6 تنفيذيين بمن فيهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي

* تعويضات أعضاء المجلس تدفع على أساس ربع سنوي

الجزاءات / العقوبات

فرضت هيئة السوق المالية غرامة مالية وقدرها (10.000 ريال سعودي) على الشركة للتأخر في الإجابة على تعميم هيئة السوق المالية، المستلم في 11 أغسطس 2016، والذي كان من المقرر الرد عليه خلال (يوم عمل واحد) لكننا قمنا بالرد خلال أسبوع بسبب الخلط بين ذلك التعميم وتعميم آخر. ولتجنب أي تأخيرات مماثلة، تقوم إدارة الالتزام بالتأكد من التعاميم المستلمة من الهيئة وأن الرد عليها يتم في الموعد المحدد و الالتزام بذلك بصورة يومية.

التقاضي

لم تكن هناك إجراءات قانونية تتعلق بالشركة سواء جارية أو تم حلها خلال 2016م.

المراجعة السنوية: إجراءات الرقابة الداخلية

تماشياً مع متطلبات هيئة السوق المالية، أنجزت الشركة التدقيق الداخلي السنوي في نهاية نوفمبر 2016م. التقرير المؤرخ في 29 نوفمبر 2016م سيقدم إلى هيئة السوق المالية بنهاية مارس 2017م. ولم يتم إثارة أي قضايا حاسمة أثناء عملية المراجعة. وتم إثارة إحدى النتائج الهامة المتعلقة ببرنامج مراقبة الامتثال المحلية وثلاث نتائج مهمة أثناء عملية المراجعة. وسيتم إغلاق جميع القضايا ضمن الإطار الزمني الملتزم به.

الإفصاحات الإضافية بحسب متطلبات هيئة السوق المالية

إدارة المخاطر

بصفتها شخصاً مرخصاً له يزاول نشاطه في المملكة العربية السعودية، تتعرض دويتشه للأوراق المالية لمخاطر الائتمان والسوق. وتضع الشركة مبادئ توجيهية مفصلة لإدارة هذه المخاطر والامتثال لها على النحو المطلوب. يتم تضمين إطار إدارة المخاطر في الشركة في تقرير عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية (ICAAP) المقدم لهيئة السوق المالية. وتدير الشركة المخاطر التشغيلية على أساس الإطار المعتمد في مجموعة دويتشه بنك لتحديد المخاطر التشغيلية بالمقارنة مع الرغبة في المخاطرة، وتقوم بشكل منهجي بتحديد التدابير المناسبة لتخفيف تلك المخاطر وأولوياتها. وتستخدم المعلومات التي تم جمعها خلال عملية إدارة المخاطر التشغيلية لتحديد الطلب على رأس المال اللازم للمخاطر التشغيلية.

يتم تحديد المخاطر التشغيلية على أساس يومي في جميع مكونات إطار إدارة المخاطر التشغيلية، ولا سيما عن طريق تحديد الخسائر الداخلية الناجمة واستخلاص السيناريوهات لإتمام وضع تعريف المخاطر على أساس محفزات تلك المخاطر. وتشمل الإجراءات الرئيسية لتحديد المخاطر التشغيلية تفاصيل عمليات تحديد متطلبات وأدوار ومسؤوليات المخاطر التشغيلية.

ومن الجدير بالذكر أنه تم تنفيذ ممارسة الامتثال بسياسات ولوائح المخاطر التشغيلية لدى مجموعة دويتشه بنك في عام 2016 من أجل مراقبة إطار الالتزام باللوائح المحلية.

مخاطر الائتمان

تتعرض دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية لمخاطر ائتمان منخفضة إلى حد ما في نموذج أعمالها، والتي تتكون أساساً من معاملات مقايضة مدفوعة مسبقاً للأسهم مع دويتشه بنك في لندن. وتتم إدارة مخاطر السوق التي تواجهها الشركة من قبل إدارة مخاطر السوق في إطار إدارة المخاطر العالمية. وقد وضعت سياسات وإجراءات التشغيل الرئيسية لهذا الإطار، وتطبق على مجموعة دويتشه بنك، وتكملها إرشادات محددة تطبق على مستوى الكيان قانوني.

مخاطر السوق

تم دمج دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية في نظام الحدود العالمية لمجموعة دويتشه بنك، والتي تم تحديدها والسيطرة عليها ومراقبتها من قبل إدارة مخاطر السوق. مخاطر السوق وتحسب مقاييس مخاطر السوق مركزياً على أساس يومي من قبل عمليات مخاطر السوق بينما يتم مراقبة التعرض مقابل الحدود المقررة.

القروض

ليس لدى الشركة أي قروض عن السنة المالية 2016م.

التقرير السنوي: إجراءات الرقابة الداخلية

وفقاً لمتطلبات هيئة السوق المالية، أكملت الشركة المراجعة الداخلية السنوية في نهاية شهر نوفمبر 2016م. وسيتم تقديم التقرير المؤرخ في 29 نوفمبر 2016 إلى هيئة السوق المالية بنهاية مارس 2017. ولم تظهر أي قضية حاسمة أثناء المراجعة.

وقد تم تحديد أربع قضايا رئيسية والتي سوف يتم إغلاقها في الوقت المناسب.

وهذه القضايا هي:

1. برنامج مراقبة الامتثال المحلي
2. المتاجرة بالأسهم، استمرارية العمل ووثائق حجز المتاجرة
3. تسوية ومطابقة الرواتب
4. المالية - التحقق والرقابة

إفصاحات من قبل أعضاء مجلس إدارة دويتشه للأوراق المالية:

التعاملات بين الشركة والشركات المرتبطة بها

ضمن نشاط الاعتيادي، تدخل الشركة في معاملات تجارية مع الشركات المرتبطة بها، بما في ذلك مكتب مجموعة دويتشه بنك الرئيسي، والمكاتب الإقليمية والفروع الأخرى بما في ذلك دويتشه آيه جي، فرع الرياض.

أبرمت الشركة اتفاقيات مع دويتشه بنك آيه جي وفروعه (المساهم الرئيسي) التي تتضمن المبادئ التي تحكم تقاسم الإيرادات واستعادة النفقات التي تم تكبدها في تحقيق تلك الإيرادات.

وتشمل إيرادات الرسوم التي تلقتها الشركة من دويتشه بنك آيه جي والشركات التابعة له في إطار اتفاقات لتقاسم إيرادات المنتجات المقدمة لعملاء الشركة.

الإيرادات والمصروفات المتعلقة بمعاملات مع الشركات المرتبطة بها والمدرجة في القوائم المالية هي كما يلي:

الإيرادات:	2016	2015
دخل الرسوم - المكاتب الإقليمية لمجموعة دويتشه والفروع الأخرى	<u>10.526</u>	<u>24.109</u>
الدخل من الخدمات - دويتشه بنك - فرع الرياض	<u>2.828</u>	=
الدخل من العمولات الخاصة - دويتشه بنك - فرع الرياض	<u>2.400</u>	<u>1.947</u>

المصاريف:

نفقات خدمات الدعم	2016	2015
المكاتب الإقليمية لمجموعة دويتشه والفروع الأخرى	<u>13.140</u>	<u>4.289</u>
تعويضات موظفي الإدارة العليا	<u>10.059</u>	<u>14.471</u>

الأرصدة في 31 ديسمبر الناتجة المعاملات المدرجة في القوائم المالية هي كما يلي:

	2016	2015
المستحق من المكاتب الإقليمية لمجموعة دويتشه والفروع الأخرى	<u>14.515</u>	<u>5.211</u>
المستحق إلى المكاتب الإقليمية لمجموعة دويتشه والفروع الأخرى	<u>20.490</u>	<u>9.513</u>

بالإضافة إلى الأرصدة المذكورة أعلاه، احتفظت الشركة برصيد في حساب مصرفي لدى دويتشه بنك، فرع الرياض بلغ 521.526 ريال سعودي (2015: 554.887 ريال سعودي) حيث يقوم هذا البنك بدور مصرف تتعامل معه الشركة. وعلاوة على ذلك، فإن مبلغ 1.399 ريال سعودي (2015: 237 ريال سعودي) مستحق للشركة الأم بخصوص برنامج خيار شراء الأسهم للموظفين.

تضارب المصالح لدى أعضاء المجلس

ليس لأعضاء مجلس إدارة الشركة أي مصالح، أو أوراق مالية تعاقدية، أو حقوق الاكتتاب في أسهم أو أدوات الدين لدى الشركة خلال 2016م.

أعمال أو عقود أعضاء مجلس الإدارة " يؤكد المجلس أنه خلال عام ٢٠١٦م، لم يكن لأي من أعضاء مجلس إدارتها أو مديرها المالي أو أي شركة مرتبطة بها، أي مصلحة في أي أعمال أو عقود كانت الشركة فيها طرفاً مقابل.



عبدالهادي شايف
رئيس مجلس الإدارة

